

الحكومة المفتوحة كآلية لتحسين الحوكمة المحلية في الجزائر Open government as a mechanism to improve local governance in Algeria

محمد بلهادي

أستاذ محاضر "ب"، جامعة المدية، البريد الإلكتروني: Belhadi64@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/1/1

تاريخ القبول: 2020/6/13

تاريخ الاستلام: 2020/6/2

ملخص:

الحكومة المفتوحة، هي طريقة جديدة للتعاون بين السلطات العمومية والمجتمع المدني لإيجاد حلول مشتركة للتحديات التنموية التي تواجه المجتمع على المستويين الوطني والمحلي، من خلال إتاحة الوصول للمعلومات، وتمكين المواطنين من المشاركة والتفاعل مع المسؤولين ومسؤولتهم. يهدف هذا البحث إلى محاولة التعرف على مفهوم الحكومة المفتوحة ومبادئها وعلاقتها بالحوكمة مع التركيز على الحوكمة المحلية، والتطرق إلى أفضل الممارسات لتطبيق مبادئ الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي. الكلمات المفتاحية: الحكومة المفتوحة، الحوكمة المحلية، التنمية المحلية.

تصنيف JEL: D73, H77, H83

Abstract:

"Open government" is a new way of collaborating between public authorities and civil society, to find joint solutions to the major challenges facing society at the national and local levels, By providing access to information, enabling citizens to participate and interact with officials, and to hold them accountable. This research aims to try to identify the concept of open government and its principles and its relationship to governance with a focus on local governance, and touching on best practices for applying the principles of open government at the local level.

Keywords: open government, Local governance, Local development

Jel Classification Codes: D73, H77, H83.

1. مقدمة:

أدى التوسع في استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي إلى ظهور إمكانيات جديدة لتفاعل المواطنين مع مسؤوليهم. دفع هذا حكومات العديد من الدول خلال العشر سنوات الماضية إلى مباشرة إصلاحات إدارية تهدف إلى الاستفادة من هذا التوسع لتحسين جودة حوكمة القطاع العام، وهو ما عرف "بالحكومة المفتوحة"، والتي تقوم على مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة.

شرع في الدعوة إلى الحكومة المفتوحة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2009، ثم امتدت لعدد كبير من دول العالم التي انضمت إلى مبادرة دولية "شراكة الحكومة المفتوحة" بهدف وضع استراتيجيات وطنية لتطبيق مبادئ الحكومة المفتوحة. بدأ تطبيق مبادئ الحكومة المفتوحة في البداية مركزيا على مستوى الهيئات الحكومية والوزارات. ولأن مسائل التنمية أصبحت في الاقتصاديات الحديثة من مسؤولية الإدارات اللامركزية انتقل مفهوم الحكومة المفتوحة إلى المستوى اللامركزي كأسلوب جديد للحكومة المحلية يحقق التعاون الفعال بين المسؤولين المحليين والمجتمع المدني لإيجاد حلول مشتركة للتحديات التنموية على المستوى المحلي، من خلال الآليات التي توفرها الحكومة المفتوحة لتقريب المواطنين من الإدارة المحلية وإشراكهم في صنع السياسات المحلية واتخاذ القرار والوقاية من الفساد والرقابة على المسؤولين المحليين. ومنه تبرز إشكالية هذا البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي: كيف يمكن للحكومة المفتوحة المساهمة في ترقية الحوكمة المحلية في الجزائر؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كون الحكومة المفتوحة هي اتجاه حديث في الإصلاح الإداري ارتبط بالحوكمة العمومية وهو أخذ في الانتشار.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى محاولة التعرف على مفهوم الحكومة المفتوحة وعلاقته بالحوكمة المحلية، من أجل محاولة التعرف على مدى إمكانية تطبيق هذا المفهوم في الجزائر.

سيتم مناقشة إشكالية هذا البحث في المحاور الثلاثة التالية:

- الحوكمة المحلية كرافد للتنمية المحلية؛
- الحكومة المفتوحة كمحفز للحوكمة؛
- إمكانية تطبيق الحوكمة المفتوحة على المستوى المحلي.

2. الحوكمة المحلية كرافد للتنمية المحلية

حضي موضوع الحوكمة والتنمية المحلية باهتمام العديد من الباحثين والمنظمات الدولية خلال السنوات الماضية، فقد أصبح من المسلم به أن الحوكمة المحلية الجيدة ضرورية لتحقيق التنمية المحلية.

2.1 التنمية المحلية مسؤولية الإدارة المحلية

يعرف Xavier Greff التنمية المحلية بأنها "عملية تنوع وإثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ما انطلاقاً من تعبئة موارده وطاقاته. فهي نتاج جهود سكان الإقليم، وهي تتطلب وجود برنامج تنموي يدمج المكونات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويوفر مساحة من التواصل والتضامن النشط." (Kheladi, 2012, p. 31)

انطلاقاً من هذا التعريف فالتنمية المحلية تقوم على جهود وإمكانات المجتمعات المحلية والديناميكية التي تدفع الفاعلين فيها من أجل تشكيل بيئتهم الخاصة وتحسين مستوى معيشتهم، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

للتنمية المحلية مكونان أساسيان: جزء هيكلي وجزء اجتماعي اقتصادي. يتعلق الجزء الهيكلي بهياكل الإدارة والتمويل، أي الهياكل اللامركزية، وهو الجزء الملموس من التنمية المحلية. أما الجانب الاجتماعي والاقتصادي فهو يتعلق بالأفراد والتفاعل بين مختلف الجهات الفاعلة في التنمية المحلية. إن مراعاة الأجزاء الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية ليست ضرورية فحسب، بل إنها أساسية تماماً لأي عملية تنمية محلية (République Algérienne, 2011, p. 12)

تعتبر الإدارة المحلية الأكثر فعالية في تحقيق التنمية المحلية، فهي تمتاز بقربها المادي من المواطنين وبامتياز الاستخدام الأمثل للموارد وفقاً لتوقعات المجتمع المحلي، والقدرة على إشراك مختلف الأطراف في إنتاج وتقديم الخدمات العامة. لتحقيق ذلك تعتمد الحكومات على اللامركزية من خلال منح صلاحيات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى الإدارة المحلية لتمكينها من تنسيق جهود التنمية المحلية وإدارتها من أجل جعل تقديم خدمات عامة أكثر فعالية. فاللامركزية تحقق الكفاءة الاقتصادية والمساءلة والاستقلالية من خلال: (World bank, 2013)

- منح المواطنين المزيد من الأصوات والاختيار للتأثير على القرارات التي تؤثر على حياتهم.
- تمكن الحكومات المحلية من الاستجابة بشكل حيوي للمجتمعات.
- يؤدي إلى كفاءة التخصيص من خلال مطابقة الاحتياجات والأفضليات المحلية مع أنماط الإنفاق العام المحلية (يفترض مسبقاً استقلالية مالية كبيرة).

2.2 الحوكمة أساس التنمية المحلية

تشير الحوكمة إلى ذلك النظام الذي يتم من خلاله إدارة المنظمات والتحكم في أعمالها ومن ثم تمثل الطريقة التي يتم بها الانجاز وتقديم الخدمات والطريقة التي يتم بها تخطيط الخدمات وإدارتها

وتقنينها ضمن نظام اقتصادي وسياسي (قدي، 2016، صفحة 171). يعكس هذا التعريف ما يشكل مجتمعاً مشتركاً حيث تحتل مفاهيم التنسيق والتآزر بين الجهات الفاعلة مكاناً أساسياً. تمثل الجماعات المحلية التي تتمتع باللامركزية بيئة خصبة لتطبيق الحوكمة، لأن الغايات التي من أجلها تم تبني كل من اللامركزية والحوكمة تتفقان إلى حد بعيد، حيث يرى Rodden أنه باستثناء موجة التحول الديمقراطي، لم يشهد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية توجها إداريا أهم من انتشار اللامركزية والفيدرالية، بذلت من أجلها الدول الكثير من الموارد بهدف إنجاح موجات التحول الديمقراطي وكذلك تعزيز الحوكمة (خروفي، 2019).

من منظور التنمية المحلية، تشير الحوكمة المحلية إلى مجموعة التفاعلات بين الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني) الموجهة نحو تعريف مشروع شامل مشترك ومشاريع محددة لتنمية المجتمع. يتم تجميع هؤلاء الفاعلين في ثلاث فئات رئيسية: (République Algérienne, 2011, p. 16).

- القطاع العام الوطني والمحلي؛

- القطاع الخاص؛

- المجتمع المدني.

فالحوكمة المحلية تهدف إلى حسن تسيير وإدارة الشأن المحلي بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم الصالح العام المحلي، وتجعل الإدارة المحلية قادرة على معرفة الإمكانيات المحلية وتآزر معين بين الجهات الفاعلة. هذا التعاون في شكل مشاريع يشكل ميزة اقتصادية للمنطقة ويعزز جاذبية المنطقة. أي أن الحوكمة المحلية تقوم على إعادة صياغة العلاقة بين كل المتدخلين في التنمية المحلية على أساس مفهوم التعاقد أو الشراكة (عبد النور ناجي، خريف سالمي، 2018).

من بين السمات المشتركة لجميع نجاحات التنمية المحلية هي الحوكمة المحلية الجيدة، فالحوكمة ضرورية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، كما أنها تسمح بمشاركة واسعة من المواطنين وتوفير نظاما فعالا من الضوابط والتوازنات، مما يؤدي إلى تحقيق أفضل إلى الخدمات. فالحوكمة الجيدة تحدد جودة التنمية المحلية (Xavier Greffe, 2005, p. 40).

2.3 مبادئ الحوكمة المحلية الجيدة

حددت المجموعة الأوروبية اثني عشر مبدأ للحكومة المحلية الجيدة تتمثل في: (Conseil de l'Europe, 2007)

1. الانتخابات المنتظمة والتمثيل العادل والمشاركة لضمان حصول جميع المواطنين على فرصة حقيقية للتعبير عن أنفسهم في إدارة الشؤون العامة المحلية؛

2. الاستجابة، لضمان أن الردود التي تقدمها السلطات المحلية تتكيف مع التوقعات والاحتياجات المشروعة للمواطنين؛
 3. الفعالية والكفاءة، لضمان تحقيق الأهداف عن طريق الاستخدام الأفضل للموارد؛
 4. الانفتاح والشفافية، لضمان وصول الجمهور بحرية إلى المعلومات وتيسير فهم إدارة الشؤون العامة؛
 5. سيادة القانون لضمان العدالة والحياد والقدرة على التنبؤ؛
 6. السلوك الأخلاقي للتأكد من أن المصلحة العامة تعلو على المصالح الخاصة؛
 7. المهارات والقدرات، لضمان أن تكون للمنتخبين والمسؤولين المحليين القدرة على القيام بمهامهم؛
 8. الابتكار والانفتاح على التغيير، لضمان أن تؤدي الحلول الجديدة والممارسات الجيدة إلى التحسينات؛
 9. الاستدامة والتوجه على المدى الطويل، بحيث تؤخذ مصالح الأجيال القادمة في الاعتبار؛
 10. الإدارة المالية السليمة لضمان الاستخدام الحصري والمثمر للأموال العامة؛
 11. حقوق الإنسان والتنوع الثقافي والتماسك الاجتماعي لضمان حماية واحترام جميع المواطنين ومنع التمييز والاستبعاد؛
 12. المساءلة، لضمان تولي الممثلين والقادة المحليين مسؤولياتهم ومسؤوليتهم عن أفعالهم؛
- الحكومة السليمة ليست غاية في حد ذاتها بل أداة لتحسين النتائج الفردية والمجتمعية. وهي مزيج من ثلاثة عناصر مترابطة: (OECD, 2018b, p. 17)
- القيم: الخصائص السلوكية الرئيسية التي توجه الحوكمة عبر جميع أبعادها بطريقة تعزز وتحمي المصلحة العامة؛
 - العوامل التمكينية: مجموعة متكاملة من الممارسات تمكن من التحديد الصحيح للقضايا والتحديات وتصميم وتنفيذ وتقييم الإصلاحات بهدف استدامة تحسين النتائج؛
 - الآليات والوسائل: مجموعة من الآليات السياسية والوسائل الإدارية من أجل رسم سياسات عمومية فعالة.
3. الحكومة المفتوحة كمحفز للحوكمة
- تزايد إدراك الحكومات لأهمية الانفتاح على الجمهور في تحقيق الحوكمة الجيدة التي يُتوخى منها تحقيق الكفاءة والفاعلية والشفافية، مع ضمان النزاهة في تحقيق أفضل الخدمات وتحسين مستويات المعيشة من خلال التصميم التشاركي للخدمات.
- 1.3 مفهوم الحكومة المفتوحة

تستند فكرة الحكومة المفتوحة على فلسفة أن الديمقراطية الحقيقية هي عملية تشاركية، وأنه يجب أن يكون لدى جميع المواطنين الحق في الوصول إلى المعلومات الصحيحة إذا أرادوا لعب دور فعال في عمليات الحكم، فهي تقوم على إمكانية الوصول إلى المعلومات والمشاركة في صنع القرار بالإضافة إلى مراقبة الإجراءات الحكومية (Economic Commission for Africa, 2017, p. 13). فقد عرفها (Stephan G & Feeney, 2017) أنها "مدى قدرة الجهات الخارجية على مراقبة العمليات الحكومية والتأثير عليها من خلال الوصول إلى المعلومات الحكومية ومراكز صنع القرار". بينما يرى كل من Wirtz & Birkmeyer أنها "عملية سياسية واجتماعية متعددة الأطراف تشمل أفعال شفافة وتعاونية وتشاركية من قبل الحكومة والإدارة" (Andhika, 2017). أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فتعتبر الحكومة المفتوحة أداة لتعزيز الديمقراطية وتحقيق النمو الشامل، حيث تعرفها بأنها "ثقافة الحكم القائم على سياسات وممارسات مبتكرة مستوحاة من مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة التي تعزز الديمقراطية والنمو الشامل" (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016، صفحة 1). بينما يرى (Esttemann, 2018) أن الحكومة المفتوحة ما هي إلا امتداد للحكومة الالكترونية. بقوله "أن ما يشار إليه باسم الحكومة المفتوحة ماهو إلا الجيل الثاني من الحكومة الالكترونية".

يرتبط مفهوم الحكومة المفتوحة من الناحية المفاهيمية بمطالب الشفافية في الحوكمة السياسية. حيث أن مصطلح مفتوح لوصف الحكومة هو مرادف تقريبًا لمفردات "الشفافية" (Harrison, Pardo, & Cook, 2012). وتعود جذورها إلى الجهود التاريخية لمكافحة الفساد (Mistry, 2020, p. 3). حيث يعود أول قانون اعتمد متعلق بالحكومة المفتوحة إلى السويد، وهو قانون يتعلق بالحق في المعلومات تم تبنيه سنة 1766م وأدرج في الدستور السويدي، بموجبه منح السكان الحق في الوصول إلى جميع الوثائق الرسمية، باستثناء الوثائق التي تحتوي على معلومات ذات طابع سري (Conseil de l'europe, 2018, p. 8). أما حديثا، فقد أصدرت العديد من الدول قوانين مشابهة. كان أولها "قانون حرية المعلومات" الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1966، بعد تزايد الضغوط على الحكومة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية من أجل التخلي عن سياسة التعتيم المنتهجة حول مختلف الأنشطة الحكومية، والمطالبة بالكشف عن أنشطتها وعملياتها للجمهور والصحافة والهيئات الحكومية الأخرى (A, clarke;Francoli M, 2014).

ابتداء من سنة 2009م، بدأ النقاش في الولايات المتحدة حول "الحكومة المفتوحة" بعد إعلان رئيس الولايات المتحدة آنذاك "باراك أوباما" عن إطلاق مبادرة البيت الأبيض للحكومة المفتوحة (في يوم تنصيبه)، ثم كانت بريطانيا أول من اهتم بهذا الموضوع سنة 2010 (A, clarke;Francoli M, 2010). وفي سنة 2011م أصبح لهذا المفهوم بعدا دوليًا بعد إنشاء شراكة الحكومة المفتوحة بمبادرة

من الولايات المتحدة ودول أخرى، تهدف إلى ضمان التزامات ملموسة من الحكومات لتعزيز الشفافية وتمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات ومحاربة الفساد وتسخير التقنيات الجديدة لتعزيز الحوكمة. وحتى منتصف سنة 2020 ضمت هذه المبادرة ثمان وسبعون (78) دولة ، من بينها ثلاث دول عربية هي الأردن، المغرب وتونس.

2.3 الحكومة المفتوحة وبعض المصطلحات المشابهة:

يتضح من التعاريف السابقة أن الحكومة المفتوحة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باستخدام التكنولوجيا في الأنشطة الحكومية المختلفة. حيث يحقق هذا الاستخدام مايلي: (الإسكوا، 2019، صفحة 6)

- ضمان قدر أكبر من الشفافية والانفتاح والشمولية في الإجراءات والعمليات الحكومية؛
 - تشجيع إشراك الجهات المعنية من المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص ومشاركتها في تصميم السياسات والخدمات العامة وتنفيذها؛
 - إرساء ثقافة تستند على البيانات في القطاع العام؛
 - إتباع نهج إدارة المخاطر لمعالجة الأمن الرقمي وقضايا الخصوصية، واعتماد تدابير أمنية فعالة وملائمة لزيادة الثقة بالخدمات الحكومية؛
- هذا الاعتماد المكثف على التكنولوجيا يجعل مصطلح الحكومة المفتوحة يقترب من بعض المصطلحات الأخرى كالبيانات الحكومية المفتوحة والحكومة الإلكترونية:
- الحكومة المفتوحة: حكومة تركز على تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة كأهداف أساسية، وبالتالي توفير مناهج عملية لتعزيز الحوكمة الجيدة؛
 - البيانات المفتوحة: البيانات المتاحة مجاناً، والتي يمكن الوصول إليها، والمقروءة آلياً والمرخصة بشكل مفتوح؛
 - البيانات الحكومية: البيانات التي يتم إنتاجها وتخزينها وتوفيرها من قبل الحكومة أو مؤسسات القطاع العام. وقد يشار إليها أيضاً باسم معلومات القطاع العام؛
 - البيانات الحكومية المفتوحة (OGD): البيانات الحكومية التي يتم توفيرها مجاناً، ويمكن الوصول إليها على نطاق واسع، وقابلة للقراءة آلياً، ومرخصة بشكل مفتوح في محاولة لتعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة والابتكار. فهي غير معنية بتقديم الخدمات؛
 - الحكومة الإلكترونية: تهتم تقديم الخدمات وتبادل المعلومات بين الحكومة والمواطنين باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT).

وبالتالي، فإن مفهوم البيانات الحكومية يتجاوز نطاق الحكومة المفتوحة. بينما تركز الأولى على توفير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالحوكمة، مثل المعلومات حول كيفية إدارة الحكومة، تغطي الأخيرة جميع أنواع المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالحوكمة وغير المتعلقة بها. وقد أدى هذا إلى تحديد الحكومة المفتوحة على أنها بيانات سياسية وحكومية إلى حد ما حيث تجمع بين الجوانب السياسية وغير السياسية للمعلومات التي تحتفظ بها الحكومة (Economic Commission for Africa, 2017, p. 30).

3.3 مبادئ الحكومة المفتوحة

عندما أطلقت الولايات المتحدة مبادرة الحكومة المفتوحة سنة 2009م، صاغت ثلاث مبادئ للحكومة المفتوحة: الشفافية والمشاركة والتعاون (Teresa M. Harrison; Santiago Guerrero; G. Brian Burke, Meghan Cook, 2011). فقد حددت خمسة أبعاد للحكومة المفتوحة: المساءلة، والشفافية، والشمول، والفعالية، وقابلية التنافس. أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد طورت مفهوم الحكومة المفتوحة ليصبح يركز على ثلاث مبادئ: الشفافية، المشاركة والمساءلة.

1.3.3 الشفافية: تشير الشفافية إلى "توفر وزيادة تدفق المعلومات للجمهور في الوقت المناسب، والشاملة، وذات الصلة، وذات جودة عالية وموثوق بها بشأن الأنشطة الحكومية. فالحكومة المفتوحة تتجلى في أبسط أشكالها في السماح للمواطنين من الوصول إلى المعلومات الحكومية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016، صفحة 21). تتعلق الأمر بالكشف الطوعي والروتيني عن الميزانيات ومراجعة الحسابات والسياسات والإجراءات التنفيذية. فبدون المعلومات لا يمكن للمواطنين تقييم الإجراءات الحكومية ومساءلة الحكومات على طريقة تسييرها، حيث يعد الحجم الكبير من البيانات التي توفرها مختلف الأجهزة مورداً وطنياً هاماً يمكن استخدامه لمساعدة الجمهور على فهم ما تفعله الحكومة ومدى فاعليتها، ومحاسبة المسؤولين على أي مخالفات، وبالتالي منع الفساد، لذلك توفر شفافية البيانات المتزايدة الأساس للجمهور للمشاركة في العمل الحكومي وإنشاء خدمات ذات قيمة مضافة. واتخاذ القرار الأمثل (Lee Gwanhoo, Kwak Young Hoon, 2012)

2.3.3 المشاركة: وفقا للمشاركة تتحول العلاقة بين الحكومة وأصحاب المصلحة (المواطنون، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية ومؤسسات الدولة المستقلة...) من مجرد تبادل المعلومات إلى علاقة قائمة على الحوار النشط، فلم يعد المواطنون مستقبلون سلبيون للمعلومات الحكومية، بل على العكس من ذلك، تتشارك الحكومات والمواطنين في بناء مشترك للقيمة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016). حسب Lathrop and Ruma أن معنى الحكومة في تطور مستمر، وقد تأثر بالبرمجيات

المفتوحة المصدر، بمعنى أن التركيز فيها ينتقل بين الحكومة والمواطنين من الوصول إلى المشاركة (الإسكوا، 2019، صفحة 21)

تكتسي المشاركة المدنية في الشؤون العامة أهمية بالغة، وهي تعود بمكاسب كبيرة على المواطنين والحكومات يمكن اختصارها فيما يلي: (الإسكوا، 2013، الصفحات 2-3)

1. تعزيز المشاركة الفعالة للمواطنين والمجتمع المدني في عملية صنع القرار؛
2. وضع سياسات محددة لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمجتمع المعني؛
3. أخذ آراء المواطنين بعين الاعتبار؛
4. توطيد الثقة بالحكومة؛
5. النهوض برأس المال الاجتماعي، من خلال تشجيع المواطنين والمجتمع المدني على تحسين مجتمعهم وتعزيز قدراتهم لتحقيق ذلك؛
6. توطيد ثقة المواطنين بقدراتهم السياسية وتوفير عدة قنوات يعبرون من خلالها عن انشغالهم؛
7. التخفيف من التوجّه نحو ممارسة العنف السياسي؛
8. التأسيس للمواطنة التشاركية، باعتبار المواطنين صانعي قرار فاعلين وليس مجرد متلقّين للسياسات.

في سياق الشراكة الحكومية المفتوحة، يُفهم من "المشاركة المدنية" على نطاق واسع أنها تشمل أي جهد تقوده الحكومة من أجل "تعبئة المواطنين للمشاركة في النقاش العام، وتوفير المدخلات، وتقديم مساهمات تؤدي إلى حكم أكثر استجابة وابتكارًا وفعالية. المشاركة الإلكترونية هي واحدة من عدة أنواع من المشاركة التي يمكن أن تحقق ذلك (Wilson, 2020). حيث تعرف الأمم المتحدة المشاركة الإلكترونية بأنها "عملية إشراك المواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياسات وصنع القرار وتصميم الخدمات وتقديمها لجعلها تشاركية وشاملة وتداولية" (United Nations, 2018, p. 112).

3.3.3 المساءلة: تشير المساءلة إلى مسؤولية الحكومات وواجبها في إعلام مواطنيها بالقرارات التي تتخذها بالإضافة إلى تقديم تقرير عن أنشطة وأداء الحكومة بأكملها ومسؤوليها العموميين. حيث يعد السكان المصدر الرئيسي للشرعية لتفويضات المسؤولين الحكوميين. وبالتالي، يحق للمواطنين مساءلة الحكومة عن أفعالها من أجل دعم وتعزيز النظام الديمقراطي. (OECD, 2016, p. 25) تعني مساءلة المواطنين أنه يمكن للمواطنين التفاعل مع السلطات العامة من أجل مراقبة أنشطتهم، والمساهمة في تطوير السياسات وتقديم الخدمات العامة. يتضمن هذا النهج عمليات مثل الموازنة التشاركية، والمراجعات الاجتماعية، والوصول إلى المعلومات، والصحافة المؤهلة لتحليل البيانات الحكومية (OCDE, 2018a, p. 10).

الجدول 01: أهمية الحكومة المفتوحة للمواطنين وللحكومة

المبدأ	للمواطنين	خدمة السلطات العامة
الشفافية	يمكن للجمهور رؤية وفهم عمل هيئاته المنتخبة.	فتح البيانات والمعلومات حول مواضيع مثل الإنفاق العام، والمشتريات العمومية، وصياغة وتأثير السياسات وأداء الخدمات العمومية
المشاركة	يمكن للجمهور التأثير على عمل هيئاته المنتخبة.	دعم مجتمع مدني قوي ومستقل، وجمعية السكان والجهات الفاعلة الأخرى في عمليات صنع القرار، وحماية المبلغين عن المخالفات وجميع أولئك الذين يلفتون الانتباه إلى حالات سوء الإدارة أو الإهمال أو الفساد.
المساءلة	يمكن للجمهور أن يطلب من هيئاتهم المنتخبة الرد على أفعالهم.	اعتماد القواعد والقوانين والآليات لضمان استماع الحكومات وتعلمها واستجابتها وتغيير ما يلزم تغييره.

المصدر:

Conseil de l'Europe, Transparence et gouvernement ouvert, 2018, P 7

المبادئ الثلاث، الشفافية، المشاركة، والمساءلة مترابطة في تحقيق أهداف الحكومة المفتوحة، فتوفير الشفافية من خلال ما يمكن سيولة البيانات الحكومية يُمكن المواطنين من محاسبة حكوماتهم على أساس محتوى هذه البيانات، والتي بدورها تسمح لهم بالمشاركة بنشاط أكبر في الشؤون الحكومية (Africa, 2017, p. 5). إذا كانت الحكومات بحاجة إلى معرفة احتياجات مواطنيها، فيجب عليها فتح الاتصال معهم، مما يعني المزيد من المشاركة. وتحقيق الانفتاح لا يتعلق بإعلام وتلقي التعليقات، ولكن استخدام مثل هذه التعليقات، مما يضع الحكومات في وضع تعاوني مع مواطنيها (Abu-Shanab, 2015). ونتيجة لذلك، تعزيز فعالية الحكومة وتحسين جودة عملية صنع القرار (O'Connor, Janenova, & Knox, 2019)

4.3 دوافع التوجه إلى الحكومة المفتوحة

أصبح هناك اعتراف متزايد بأن الحكومة المفتوحة ذات أهمية من أجل بناء ثقة المواطنين ومكافحة الفساد، وتحديث القطاع العام وإدارة المالية العامة وإدارة الموارد البشرية، وكذلك جميع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية المحددة في برنامج التنمية المستدامة لعام 2030 (OCDE, 2017)

تتمثل أهم أهداف الحكومة المفتوحة فيما يلي: (Conseil de l'europe, 2018, p. 35)

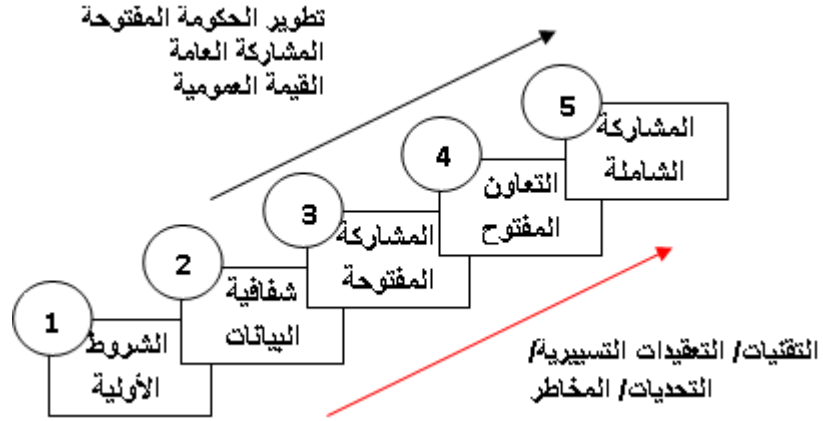
- تعزيز الحوكمة الجيدة: تقوم الحكومة المفتوحة على مبادئ الشفافية وتوافر البيانات والمعلومات الحكومية وحق المواطن في الوصول إليها والمشاركة والمساءلة، وهي خصائص أساسية للحوكمة

- الجيدة لذلك يُنظر إلى الحكومة المفتوحة على أنها أداة أساسية لتعزيز الحوكمة والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- اتخاذ أفضل القرارات: تعزز الحكومة المفتوحة اتخاذ قرارات أفضل في مجال السياسة العامة، فالانفتاح يشجع السلطة على اتخاذ قرارات مسؤولة وأكثر ملائمة. كما تساهم مشاركة المواطنين والجهات الفاعلة الأخرى في عمليات صنع القرارات الأكثر ملائمة؛
 - كسب ثقة الجمهور: يمكن أن تساعد اللقاءات المباشرة مع صناع القرار على بناء الثقة، خاصة إذا شعر المواطنون أنهم يستمعون ويقدرّون.
 - الحد من الفساد: تعد الشفافية أفضل سلاح ضد الفساد إذا رافقتها آليات فعالة لضمان محاسبة الأشخاص الفاسدين ومعاقبتهم. فالانفتاح يشعر المسؤولين بأنهم تحت أنظار المواطنين أو وسائل الإعلام أو المجتمع المدني أو هيئات الرقابة؛
 - تقديم خدمات أعلى كفاءة: الفكرة الأساسية هي أن "الخدمات العمومية الأكثر استجابة لتطلعات مستخدميها (من خلال الاستفادة من انطباعاتهم وأفكارهم وطاقاتهم ويقظتهم) تكون أعلى كفاءة".

5.3 مراحل تطبيق الحكومة المفتوحة

يتطلب الوصول إلى تحقيق الحكومة المفتوحة إصدار وتعديل عددا من النصوص التشريعية والتنظيمية، أهمها: الدساتير الوطنية، قانون مشاركة المواطنين، قانون الحصول على المعلومات، قانون المحفوظات الوطنية، القوانين الناعمة (اللوائح والتوجيهات والدوائر إلخ) ، قانون الشفافية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016، صفحة 4). وبسبب تعقد هذه العملية حاول عدد من الباحثين وضع نماذج لمساعدة الحكومات للوصول إلى تنفيذ أفضل للحكومة المفتوحة من خلال بناء القدرات التنظيمية والتكنولوجية بطريقة منظمة. من هذه النماذج نموذج Open Government Maturity Model (OGMM) الذي طوره (Lee Gwanhoo , Kwak Young Hoon, 2012) ومنه استلهمت منظمة الاسكوا إطار عمل مقترح لتطبيق الحوكمة المفتوحة في الدول العربية (الإسكوا، 2019، صفحة 79). وفقا لنموذج (OGMM) يمر تطبيق الحوكمة المفتوحة بخمس مراحل المبينة في الشكل التالي:

الشكل 01: نموذج بلوغ الحكومة المفتوحة



المصدر:

Lee Gwanhoo , Kwak Young Hoon. (2012). An Open Government Maturity Model for social media-based public engagement. *Government Information Quarterly* (29), pp. 492–503

- المرحلة 1: وهي مرحلة أولية تتميز بضعف قدرات الحكومة المفتوحة، حيث نادرا ما تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي أو لا تستخدم إطلاقا، ويعتمد الاتصال مع المواطنين على طرق ثابتة أحادية الاتجاه، مع توفر موقع على الإنترنت يوفر للجمهور معلومات عامة عن الجهة الإدارية. ولا يتم تحديث البيانات بشكل متكرر. في هذه المرحلة يكون مستوى الشفافية ضعيف.
- المرحلة 2: في هذه المرحلة يبقى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي محدودا نسبيا، بينما تزداد كمية البيانات المتاحة للجمهور مع التركيز على البيانات ذات الأهمية للجمهور مع ضمان جودتها. بالإضافة إلى بناء ثقافة التعاون والانفتاح في الهيئات الحكومية نحو نهج مشترك للحكومة بأكملها.
- المرحلة 3: المشاركة المفتوحة: تتحقق المشاركة المفتوحة للجمهور في العمل الحكومي واتخاذ القرار بتحول الحكومة إلى الاستماع للجمهور من خلال حثه على تقديم التعليقات والأفكار والآراء والنقاش باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية ومشاركة الصور والفيديوهات.
- المرحلة 4: تعاون مفتوح: يوهو يشير إلى المشاركة العامة في المهام أو المشاريع المعقدة التي تهدف إلى المشاركة في إنتاج مخرجات محددة. كالمساهمة في وضع خطط واستراتيجيات، تحرير المستندات، وتطوير تطبيقات وبرمجيات مفتوحة المصدر، وتنظيم الأحداث وغيرها. وهي تعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي .
- المرحلة 5: المشاركة الشاملة: من خلال توسيع نطاق المشاركة وعمقها والاستفادة الكاملة من وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات ذات الصلة. فيكون بإمكان المواطنين الوصول إلى البيانات الحكومية باستخدام الأجهزة الذكية ومن أي مكان، ويتم دمج البيانات الحكومية وأساليب

المشاركة العامة وأدوات وسائل التواصل الاجتماعي والخدمات الحكومية في تطبيق واحد بحيث يمكن للجمهور التنقل بسهولة والمشاركة في الأنشطة الحكومية المختلفة دون الاضطرار إلى التنقل بين التطبيقات المختلفة

4. إمكانية تطبيق الحوكمة المفتوحة على المستوى المحلي

بسبب قربها من المواطنين وصغر حجمها وتركيزها على القضايا التنموية المباشرة التي يمكن ملاحظة آثارها بشكل سريع ومباشر، فإن الإدارات المحلية تؤدي دورا بالغ الأهمية في تشكيل تصور الناس بشأن نوعية الحكومة.

1.4 الحكومة المفتوحة واللامركزية

تماشيا مع الاتجاه الحديث في الاعتماد على اللامركزية لتحقيق التنمية اتجهت الحكومات إلى تنزيل مفهوم الحكومة المفتوحة من الحكومة المركزية إلى الإدارات المحلية اللامركزية، فهي أكثر استجابة ومساءلة وشفافية وأقل بيروقراطية من الحكومات المركزية (Chatwin, M., Arku, G., & Cleave, E., 2019). ويؤدي تنزيل مفهوم الحكومة المفتوحة إلى الإدارات المحلية إلى اكتساب الخبرات على المستوى المحلي قبل تعميمها على المستوى الوطني، من خلال تبادل التجارب بين مختلف المناطق والمدن. (الإسكوا، 2019، صفحة 14). حيث يمكن تطبيق مبادئ وآليات ومبادرات الحكومة المفتوحة على أي وظيفة من وظائف الإدارة المحلية. يقدم الجدول الموالي التطبيقات الممكنة لمبدأ الانفتاح على العديد من هذه الوظائف: الميزانية، والمشتريات العمومية، والعملية التشريعية، ووضع السياسات وتقديم الخدمات (Conseil de l'europe, 2018, p. 15)

الجدول 2: بعض التطبيقات الممكنة لمبادئ الشفافية، المشاركة و المسائلة على بعض وظائف الإدارة

المحلية

الوظيفة	الشفافية	المشاركة	المساءلة
عملية الميزانية	يمكن للجمهور الوصول إلى المعلومات حول مصادر تمويل السلطات المحلية وأوجه الإنفاق	يساعد الجمهور على التأثير أو اتخاذ قرارات بشأن الإنفاق العام.	يمكن للجمهور محاسبة صانعي القرار على كيفية تخصيص الأموال العامة وإنفاقها.
المشتريات العمومية	إطلاع الجمهور على تفاصيل المشتريات العمومية في كل مراحلها: التحضير، تقديم العروض، منح الصفقات وإبرام العقود، والتنفيذ.	يشارك الجمهور في إعداد، و/ أو تقييم تنفيذ العقود العامة.	يمكن للجمهور محاسبة صانعي القرار على كيفية ترتيب السلع والخدمات وتسليمها.

العملية التنظيمية	يمكن للجمهور الوصول إلى المعلومات حول كيفية إصدار القرارات.	يشارك الجمهور في المشاورات وفي صياغة القرارات	يمكن للجمهور مساءلة المشرعين عن كيفية اعتماد القوانين وتنفيذها.
تطوير السياسات	يمكن للجمهور الوصول إلى المعلومات حول كيفية اعتماد السياسات والمسؤولين المكلفين بها.	مشاركة الجمهور في المشاورات ووضع السياسات وتنفيذها وتقييمها.	يمكن للجمهور محاسبة صانعي القرار على كيفية تطوير السياسات والنتائج المحققة.
تقديم الخدمات	يمكن للجمهور الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحقوقهم ومزاياهم وبشأن إدارة الخدمات العامة وتمويلها وكفاءتها.	مشاركة الجمهور في تصميم الخدمات العامة والتكليف بها وتقديمها وتقييمها.	يمكن للجمهور مساءلة صانعي القرار عن جودة الخدمات العامة وإمكانية الوصول إليها

المصدر:

Conseil de l'Europe, Transparence et gouvernement ouvert, 2018, P 15.

2.4 متطلبات تحسين الحوكمة المحلية في الجزائر من خلال مبادئ الحكومة المفتوحة

لم تنخرط في الجزائر في مبادرة الشراكة الدولية من أجل الحكومة المفتوحة، غير أن لديها قاعدة قانونية وتقنية يمكن البناء عليها لتطوير الحكومة المفتوحة.

1.2.4 في ما يتعلق بالحكومة الالكترونية: أحرزت الجزائر تقدما نسبيا في مجال الحكومة الالكترونية وفقا لمؤشر الحكومة الالكترونية الذي تعدده الأمم المتحدة حيث ارتقت من المرتبة عالميا 150 سنة 2016 إلى المرتبة 130 سنة 2018. فقد بلغ هذا المؤشر بالنسبة للجزائر 0.4227 سنة 2018 علما أن المتوسط العالمي هو 0.5490، ووفقا لمؤشر المشاركة الالكترونية (وهو مؤشر يقيس مدى توافر أدوات المشاركة الإلكترونية على بوابات الحكومة الوطنية بناءً على مدى توفر المعلومات عبر الإنترنت؛ المشاورات العامة عبر الإنترنت؛ وإشراك المواطنين مباشرة في عمليات اتخاذ القرار) فإن الجزائر صنفت ضمن الدول ذات المؤشر المنخفض حيث بلغ 0.2022 نقطة.

الجدول 03: مؤشرات الحكومة الالكترونية الخاصة بالجزائر تونس والمغرب لسنة 2018

مؤشر المشاركة الالكترونية	مؤشر الحكومة الالكترونية	مؤشر تقديم الخدمات عبر الانترنت	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مؤشر رأس المال البشري
الجزائر	0.2022	0.4227	0.2153	0.3889
المغرب	0.7753	0.6254	0.8056	0.4066
تونس	0.7978	0.5214	0.6667	0.3697

المصدر:

Survey, 2018. E-Government United Nations,

يتضح من الجدول أعلاه أنه بالرغم من تقارب مؤشر البنية التحتية للاتصالات ومؤشر رأس المال البشري في الدول الثلاث، إلا أن هناك فرقا كبيرا في باقي المؤشرات. وهو ما يمكن أن نستنتج منه أن الجزائر لا تستغل إمكانياتها التكنولوجية والبشرية لتطوير الحكومة الالكترونية، وتشجيع المشاركة الالكترونية. حيث لا يزال نطاق الحكومة الالكترونية في الجزائر ينحصر في استخراج بعض الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية وبعض الوثائق الأخرى.

2.2.4 في مجال الشفافية والوصول إلى المعلومات: تقتضي الشفافية منح الجميع إمكانية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالجماعات المحلية: القرارات، والمشاريع، والبرامج، والإجراءات الإدارية، والميزانية البلدية والمعلومات المالية، وغيرها. نشر هذه البيانات يعزز تعاون المواطن مع الإدارة المحلية. ثم يمتلك المواطن الأدوات اللازمة لرصد وتقييم والتأثير والمساهمة في التنمية المحلية وتحسين جودة القرارات والخدمات العامة. كما أن نشر بيانات وميزانيات البلدية يعمل على تحسين تحصيل الضرائب المستحقة، حيث أن دافعي الضرائب مطمئنون بشأن استخدام المساهمة.

في الجزائر، نص كل من قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية 09/12 على ضرورة نشر مستخلص مداولة المجلس الشعبي البلدي والولائي المصادق عليها بصفة نهائية في الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور وبمقرات البلديات والولايات وبكل وسيلة إعلام أخرى، كما أجازا لكل شخص حق الإطلاع في عين المكان على محاضر مداولات المجلس الشعبي الولائي وان يحصل على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته. في سنة 2016 صدر مرسوم المرسوم التنفيذي رقم 16-190 المتعلق بكيفيات الاطلاع على مستخرجات ومداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية، وهو يدعو رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها تسهيل إعلام المواطن حول تسيير الشؤون المحلية من خلال استعمال وتطوير كل الدعائم الرقمية الملائمة قصد ضمان نشر وتبليغ القرارات البلدية (المرسوم التنفيذي 16-190، 2016). يتوافق هذا النص مع مبدأ الشفافية لكونه يفتح المجال واسعا لرئيس البلدية من أجل وضع كم هائل من المعلومات المتعلقة بالبلدية أمام المواطنين، إلا أنه في نفس الوقت فسح المجال لرؤساء المجالس الشعبية البلدية لعدم تقديم المعلومات بحجة الإخلال بالنظام العام، وهي حجة غير محددة بدقة بالقانون وبالتالي يمكن إساءة استخدامها، كما أن حرية الوصول إلى المعلومات تقتضي مجانية تلك المعلومات إلا أن المرسوم السابق الذكر جعل الحصول على تلك المعلومات على نفقة طالبيها. إن هذه النصوص لم تحقق مبتغاها ميدانيا وأن الآليات المعلقة بتكريس الشفافية في الجزائر لا تعاقب كل من يعرقل وصول المواطن إلى المعلومة مما يجعلها ذات طابع سطحي وإرشادي فحسب (خروفي، 2019).

تتطلب الحكومة المفتوحة الاستخدام المكثف للتكنولوجيات الرقمية في إعلام المواطنين، غير انه قلة من البلديات لها موقع الكتروني، وهي مواقع لا تقدم أية معلومات حديثة وذات قيمة يمكن

استخدامها في تقييم أداء عمل الجماعات المحلية فمثلا موقع بلدية الجزائر الوسطى إلى غاية شهر أفريل 2020 لم يتم تحيينه منذ سنة 2016 وهو يتضمن نشر حصيلة النشاطات الثقافية والرياضة والميزانية لسنوات 2004، 2013 و 2015 فقط. بينما أما الولايات فلها مواقع الكترونية إلا أنها لا تتضمن معلومات عن برامج التنمية وعن الميزانيات.

وفقا لنموذج OGMM فإن الجزائر لا تزال في المرحلة الأولى لتطبيق الحكومة المفتوحة، علما أنه ورد في برنامج الحكومة المصادق عليه يوم 16 فيفري 2020 أن الحكومة تعترم العمل على إتاحة الولوج إلى البيانات العمومية، من خلال تحفيز الإدارات على توفير البيانات. من أجل توفير قدر أكبر من الشفافية والمسؤولية والفعالية في عمل السلطات العمومية (الجمهورية الجزائرية، مخطط عمل الحكومة، 2020).

في إطار الحكومة المفتوحة، يمكن تحسين الشفافية على المستوى المحلي من خلال: (Tunisie, 2018) و (Conseil de l'europe, 2018)

- النشر والتحديث المستمر للوثائق والمعلومات الأساسية المتعلقة بالبلدية، أهمها: الميزانية التفصيلية للبلدية، إجراءات التحصيل الضريبي المحلي، قائمة أسماء المسؤولين المطلعين على المعلومات وطبيعة الوثائق التي بحوزتهم، أحكام وقرارات الجهات الرقابية...الخ؛
- عرض بنود الميزانية الرئيسية بطريقة يسهل فهمها، كأن تعرض في شكل رسم بياني أو في وسائط مرئية و / أو تفاعلية أخرى؛
- البث المباشر على الإنترنت لبعض جلسات المجلس البلدي (التصويت على الميزانية، الخ)؛
- نشر بيانات مجهولة المصدر وقابلة للاستخدام على بوابة البيانات الوطنية المفتوحة؛
- استخدام الشبكات الحالية للمراقبين المحليين وجمعيات المجتمع لتحسين عملية فتح البيانات؛
- نشر محاضر مداوالات المجالس الشعبية البلدية بانتظام؛
- نشر البيانات بتنسيق يمكن استخدامه مباشرة بواسطة برامج الكمبيوتر لتعزيز إعادة استخدامها وتقليل مخاطر الخطأ؛
- تدريب مسؤولي البلدية على فتح البيانات من أجل توحيد المعايير؛
- معالجة وضرب البيانات المنشورة؛
- نشر المعلومات حول العقود والصفقات التي توقعها المجالس المنتخبة، خاصة عندما يتعلق الأمر بكميات كبيرة أو خدمات أو هياكل أساسية، للإطلاع عليها من قبل السكان والجهات الفاعلة الأخرى؛
- اعتماد معايير بشأن المشتريات والصفقات العمومية ونشرها؛

3.2.4 المشاركة: جعل الدستور الجزائري المشاركة الشعبية على المستوى اللامركزي مبدأ دستوريا، ونص قانون البلدية 11/10 على أن "البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان ممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"، كما أن قانون الولاية جعل شعار الولاية بالشعب وللشعب، وبالرغم من أن الحكومات المتعاقبة أدرجت ترقية المشاركة الشعبية وتعزيز الديمقراطية التشاركية ضمن أولوياتها، إلا أنه لم يتم إصدار أي نص قانوني يتعلق بالمشاركة الشعبية. وتقتصر المشاركة في جلسات المجالس المنتخبة على من يتم استدعائهم لحضور الجلسات من الخبراء أو أصحاب المصالح أو أعضاء الجمعيات لتمتعهم بخبرة أو معرفة تؤهلهم لمناقشة الملفات التي استدعوا من أجلها. أما حضور الجمهور إلى جلسات المجالس المحلية المنتخبة فهو مرتبط بالالتزام بالصمت والامتناع عن المشاركة في المناقشات. وبذلك لم تترجم المشاركة الشعبية ميدانيا، حيث تشهد الساحة المحلية لامبالاة تجاه القضايا المحلية من طرف المواطنين، كما الانتخابات كآلية للمشاركة لا تحقق ذلك بسبب النقائص المرتبطة بالنظامين الانتخابي والحزبي (خروفي، 2019).

بالإضافة إلى ذلك فإن كثير من المشاكل اليومية للمواطنين يتولى حلها الإداريون بعيداً عن إشراك المسؤولين المنتخبين وحتى المجتمع المدني، فالجهاز الإداري التنفيذي الذي يحل محل المسؤولين المنتخبين في اختيار وإدارة السياسات العمومية، وهذه مشكلة إدارية لا تخص الجزائر فحسب "السياسيون يتغيرون ويبقى الإداريون". وهذا الأمر يجعل نظام الإدارة المحلية في الجزائر أبعد ما يكون عن المشاركة. (TELAI DJIA, 2016, p. 84). من بين الممارسات الجيدة في مجال المشاركة على المستوى المحلي ما يلي: (Tunisie, 2018) و (Conseil de l'europe, 2018)

- إنشاء موقع انترنت وتخصيص قسم يتم لنشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالبلدية؛
- السماح لأصحاب المصلحة بحضور اجتماعات المجالس المنتخبة، بعد تحديد واضح للشروط المطلوبة لحضور الجلسات؛
- تعيين مندوب داخل البلدية مكلف بمشاركة المواطنين؛
- إشراك السكان في تحديد أولويات الميزانية: يجب على السلطات المحلية تشجيع السكان على المساعدة في تحديد أولويات الإنفاق. يمكن أن يتكون ذلك من عقد مشاورات لتطوير الميزانية المحلية و / أو تحديد جزء من الميزانية التي سيخصصها السكان بأنفسهم (نموذج الموازنة التشاركية)؛
- تعزيز إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات حول القضايا ذات الأهمية البالغة، كعقد اجتماعات ومناقشات عامة حول برامج التخطيط الحضري والإقليمي؛
- إنشاء أو استخدام منصة مشاركة رقمية للتبادل الآراء والحوار مع المواطنين؛
- وضع آليات تسمح للمواطنين باقتراح قرارات جديدة.

4.2.4 النزاهة والمساءلة: تتعلق النزاهة على المستوى المحلي بمبادئ أخلاقية وقواعد عملية تحدد نوعية التبادلات بين المسؤولين المنتخبين والمسؤولين الحكوميين والمواطنين. النزاهة هي احترام الإجراءات الإدارية وواجبات المسؤولين المنتخبين والمسؤولين الحكوميين. ثم يتم تحسين الوقاية والكشف عن المخالفات. وهي تتمثل في الشفافية فيما يتعلق بالمصالح الخاصة للمسؤولين المنتخبين ومسؤولي البلديات والامثال للقواعد المالية. كما أنه يحترم حقوق المواطنين من خلال منع واكتشاف المخالفات. هذا يساعد على محاربة الفساد والإثراء غير المشروع والمحسوبية والمزايا غير المبررة وتضارب المصالح. كما تُلزم المساءلة المسؤول المنتخب وإدارة البلدية بتحسين جودة وكفاءة الخدمة العمومية المقدمة، والرد على شكاوى المواطن في الآجال القانونية للتأكد من أنه يفهم الإجراءات الإدارية ويحدد حقوق وواجبات كل منهما.

في الجزائر، يعبر لجوء المواطنين في كثير من الحالات إلى الاحتجاجات الشعبية من خلال غلق الطرقات ومقرات البلديات على أن هذا الأسلوب "العنيف" أصبح آلية للمساءلة الشعبية للإدارة المحلية، وعلى غياب الثقة بين المواطنين والمسؤولين المحليين بسبب عدم فعالية آليات الرقابة القانونية، كالشكاوى الكتابية والمقابلات الشفهية، كما أن السلوك الانتخابي القائم على الولاءات، والنقائص المتعلقة بالمنظومة الانتخابية والحزبية التي تشجع الرداءة تحول دون فعالية المساءلة السياسية عبر الانتخابات. كما أن تمويل البرامج التنمية المحلية الذي يتم من ميزانية الدولة من خلال المخططات البلدية للتنمية مما يجعل البلديات مسؤولة أمام الدولة وليس أمام مواطنيها.

بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الأخطاء والتجاوزات التي ترتكب من قبل المنتخبين المحليين، وتورط العديد منهم في قضايا فساد ومتابعاتهم قضائياً يعمق من أزمة الثقة بينهم وبين المواطنين، ويجعل إشكالية النزاهة مشكلة حقيقة تواجه نظام الإدارة المحلية في الجزائر. وبسبب تزايد هذه الظاهرة باشرت مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في عزل المنتخبين والمسؤولين المحليين الذين يتعرضون لمتابعات قضائية واستبعادهم من مناصبهم مباشرة إثر الشروع في مقاضاتهم، بسبب جنائية أو جنحة لها صلة بتبديد المال العام أو لأسباب مخلة بالشرف أو كانوا محل تدابير قضائية لا تمكنهم من الاستمرار في ممارسة عهدهم الانتخابية بصفة صحيحة (جريدة الجزائر، 2019).

في إطار الحكومة المفتوحة تتمثل أفضل الممارسات لتحسين النزاهة والمساءلة على المستوى المحلي فيما يلي: (Tunisie, 2018) و (Conseil de l'europe, 2018)

- النشر المسبق للإجراءات الإدارية الخاصة التي يتوجب على المواطنين إتباعها بالنسبة لكل الخدمات والمسائل التي تهم المواطن، وكذا قواعد إبرام الصفقات والإجراءات اللازمة؛

- منح المواطنين الفرصة للإبلاغ عن أي نوع من المشاكل المتعلقة بخدمات المدينة أو بنيتها التحتية (النظافة، البناء الفوضوي، شغل المساحات الفوضوية، حركة المرور، الإضاءة العامة، الخدمات الإدارية، وغيرها) عبر مختلف الوسائل؛
- دعم المواطن خلال مراقبة الإجراءات الإدارية. كإبلاغه عند إرسال ملفه أو استلامه من إدارة أخرى؛
- متابعة الشكاوى والرد عليها في الوقت المحددة ومقاضاة المخالفين المحتملين؛
- استشارة المواطنين مسبقاً لتوضيح عملية صنع القرار. ثم استخدام ملاحظاتهم لتقييم العمل المنجز وتحسين طريقة العمل. يمكن القيام بكل ذلك من خلال التفاعل عبر الإنترنت (المنتدى)؛
- تحديد شبكة من الموظفين العموميين والخبراء الأكفاء في المجالات المطلوبة، قادرة على التنسيق لتقديم أفضل استجابة للمواطنين فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية والمشاريع الجارية؛
- جمع البيانات عن مستوى رضا المواطنين وعن جودة الخدمات العمومية بشكل منهجي.

5. خاتمة

- كان هدف هذا البحث هو تسليط الضوء على موضوع الحكومة المفتوحة كآلية لتحسين الحوكمة وصولاً إلى التنمية الشاملة. وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:
- يقوم الاتجاه الحديث في مجال الإصلاح الإداري على المستوى المركزي والمحلي على مفهوم الحكومة المفتوحة، بالاعتماد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال كوسيلة أساسية لتحقيق مبادئ الشفافية، المشاركة والمساءلة.
 - لا تستغل الجزائر إمكانياتها التكنولوجية والبشرية بشكل فعال في تطوير الحكومة الالكترونية وفي تحسين الحوكمة. كما أن النظام القانوني المتعلق بدعم الشفافية ومحاربة الفساد لم يحقق هدفه.
 - أمام تزايد المطالب والضغوط المجتمعية في الجزائر بمحاربة الفساد وتحسين الخدمات العامة وتحسين مستوى المعيشة، فإن التوجه إلى اعتماد الحكومة المفتوحة كنهج للإصلاح الإداري بإمكانه تحسين جودة الحوكمة المحلية بما يحقق التنمية المحلية المنشودة.
 - وعليه ومن أجل تحسين الحوكمة المحلية في الجزائر نقدم التوصيات التالية:
 - ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات التكنولوجية والموارد البشرية المتاحة في تطوير الإدارة العمومية والمحلية لتقديم خدمات عمومية أفضل وتمكين الجمهور من الوصول إلى المعلومات ذات الأهمية.

- ضرورة إصلاح المنظومة التشريعية بما يحقق أهداف الشفافية والمشاركة والمساءلة بفعالية؛
- ضرورة الإسراع في وضع استراتيجية وطنية لإرساء مبادئ الحكومة المفتوحة على المستويين المركزي والمحلي. فالحكومة المحلية الضعيفة ليست إلا انعكاسا للوضع المشابه على المستوى المركزي.
- بالرغم من التحديات التي يمكن أن تقف عائقا أمام هذا التوجه في الجزائر، والذي يمكن أن يكون موضوع بحث مستقبلا فإن التحديات التنموية تفرض عليها الإسراع في تبني كل إصلاح من شأنه تحسين الحوكمة العمومية. علما أن تونس والمغرب قطعتا أشواطاً في مجال الحكومة المفتوحة بالاستفادة من خبرة المنظمات الدولية، وخاصة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

6. قائمة المراجع

1. الاسكوا. (2013). مجموعة مواد إعلامية عن المؤشرات الفعالة لقياس مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة.
2. الجمهورية الجزائرية، مخطط عمل الحكومة. (16/02/2020). مخطط عمل الحكومة.
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا. (2019). الحكومة المفتوحة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة تطوير القدرات في مجالات المشاركة والتعاون والإشراف. بيروت: الأمم المتحدة.
4. المرسوم التنفيذي 16-190. (30/06/2016). المتعلق بكيفيات الإطلاع على مستخرجات مداوالات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية. الجريدة الرسمية 41 الصادرة بتاريخ 2016/07/12.
5. بلال خروفي. (2019). تداعيات الحوكمة المحلية الرديئة على قدرات الإدارة المحلية في الجزائر. مجلة العلوم القانونية والسياسة ، 10 (3)، الصفحات 841-812.
6. جريدة الجزائر. (13/10/2019). بسب تورطهم في قضايا فساد: صبودة يعلن الحرب على "الأميار" المتابعين قضائيا. جريدة الجزائر.
7. عبد المجيد قدي. (2016). قضايا وأراء اقتصادية. الجزائر: دار هومة.
8. عبد النور ناجي، خريف سالمي. (2018). دور التشريعات في حوكمة التمويل المحلي للتنمية المحلية في ظل انهيار أسعار النفط العالمية. مجلة العلوم القانونية والسياسية ، 9 (3)، الصفحات 640-653.
9. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (2016). تقرير الحكومة المفتوحة: السياق العالمي والآفاق المستقبلية.
10. القانون 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية.
11. القانون 07/12، المؤرخ في 2012/02/21 المتعلق بالولاية

12. A, clarke; Francoli M. (2014). Wat's in a Name? A comparison of "open government" definitions across seven Open Government Partnership members. *eJournal of eDemocracy and Open Government* , 6 (3), pp. 248-266.
13. Abu-Shanab, E. A. (2015). Reengineering the open government concept: An empirical support for a proposed model. *Government Information Quarterly* , 32 (4), pp. 453-463. <https://doi.org/10.1016/j.giq.2015.07.002>.
14. Andhika, L. R. (2017). Negative Effects of Open Government: A Meta-Theory Analysis (Good Governance in Relation to Open Government Initiatives). *Bina Praja* , 9 (2), pp. 219-229. <https://doi.org/10.21787/jbp.09.2017.219-229>.
15. Chatwin, M., Arku, G., & Cleave, E. (2019). Defining subnational open government: does local context influence policy and practice? *Policy sciences* , 52 (3), pp. 451-479. doi:10.1016/j.giq.2012.06.001.
16. Conseil de l'Europe. (2007). Stratégie du Conseil de l'Europe pour l'innovation et la bonne gouvernance au niveau local. <https://rm.coe.int/168070169a>.
17. Conseil de l'europe. (2018). Transparence et gouvernement ouvert.
18. Economic Commission for Africa. (2017). UNLOCKING THE POTENTIAL OF OPEN GOVERNMENT IN AFRICA, egal and technical requirements for open government implementation in Africa. Addis Ababa.
19. Esttemann, b. (2018). Development paths towards open government – an empirical analysis among heritage institutions. *Government Information Quarterly* , 35 (4), pp. 599-612. <https://doi.org/10.1016/j.giq.2018.10.005>.
20. Harrison, T. M., Pardo, T. A., & Cook, M. (2012). Creating Open Government Ecosystems: A Research and Development Agenda. *Future Internet* , pp. 900-928. <https://doi.org/10.3390/fi4040900>.
21. Kheladi, M. (2012). le developement Locale. Alger: OPU.
22. Lee Gwanhoo , Kwak Young Hoon. (2012). An Open Government Maturity Model for social media-based public engagement. *Government Information Quarterly* (29), pp. 492-503. doi:10.1016/j.giq.2012.06.001.
23. Meijer, A. J., Curtin, D., & Hillebrandt, M. (2012). Open government: connecting. *International Review of Administrative Sciences* , 78 (1), pp. 10-29. <https://doi.org/10.1177/0020852311429533>.
24. Mistry, J. (2020). Analyzing Government Use of GitHub for Collaboration: An Empirical Approach to Measuring Open Government and Open Collaboration. thesis requirement for the degree of Master of Environmental Studies in Geography . Waterloo, Canada: University of Waterloo.
25. O'Connor, K., Janenova, S., & Knox, C. (2019). Open government in authoritarian regimes. *International Review of Public Policy* , 1 (1), pp. 65-82. <https://doi.org/10.4000/irpp.325>.

26. OCDE(2018) .a.(BONNE GOUVERNANCE AU NIVEAU LOCAL POUR ACCROITRE LA TRANSPARENCE & LA REDEVABILITÉ DANS LA.
27. OCDE .(2017 ,12 14) .Instruments juridiques de l'OCDE ,03 02 تاريخ الاسترداد .
Recommandation du Conseil sur le Gouvernement Ouvert:
<https://legalinstruments.oecd.org/fr/instruments/OECD-LEGAL-0438>
28. OECD. (2018b). DRAFT POLICY FRAMEWORK ON SOUND PUBLIC GOVERNANCE.
29. OECD .(2016) .Open Government: The Global Context and the Way Forward .Paris: OECD Publishing.
30. République Algérienne, M. d. (2011). Série Politique économique et développement, Rapport n°1 : Développement local:CONCEPTS, Stratégies et benchmarking.
31. Stephan G, G., & Feeney, M. K. (2017, July- August). Developing and Testing an Integrative Framework for Open Government Adoption in Local Governments. Public Administration Review , 77 (4), pp. 579-590.
<https://doi.org/10.1111/puar.12689>.
32. TELAJDIA, D. (2016). Gouvernance des territoires et développement local. Cas de la wilaya d'Annaba (Extrême Nord-est Algérien),THESE De DOCTORAT EN SCIENCES. Faculté des sciences de la terre, annaba: Université Badji Mokhtar.
33. Teresa M. Harrison;Santiago Guerrero;G. Brian Burke, Meghan Cook. (2011). Open government and e-government: Democratic challenges from a public. ACM International Conference Proceeding Series, May 2014 (pp. 245-253). <https://doi.org/10.1145/2037556.2037597>.
34. Tunisie. (2018). Ministère des Affaires locales et de l'Environnement, METTRE EN PLACE LES PRINCIPES DU GOUVERNEMENT OUVERT, GUIDE PRATIQUE À DESTINATION DES MUNICIPALITÉS TUNISIENNES.
35. United Nations. (2018). United Nations E-Government Surveys. New York.
36. Wilson, C. (2020). The socialization of civic participation norms in government?: Assessing the effect of the Open Government Partnership on countries' e-participation. Government Information Quarterly , <https://doi.org/10.1016/j.giq.2020.101476>.
37. World bank. (2013, JUNE June). Decentralization. Consulté le 03 25, 2020, sur worldbank:
<https://www.worldbank.org/en/topic/communitydrivendevelopment/brief/Decentralization>
38. Xavier Greffe. (2005). The Instruments of Good Governance. Dans OECD, Local Governance and the Drivers of Growth (pp. 39-87).